

الجمعية العامة

الدورة الخمسون

اللجنة الأولى

الجلسة ٢٥

الجمعة، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

(منقوليا)

الرئيس: السيد لوفسانجين أرد ينشولون

لأننا لا نزال بانتظار بيان بالآثار المالية. وبالتالي فإن الرئاسة تزمع تناول مشروع القرارين A/C.1/50/L.24 و A/C.1/50/L.31/Rev.1 عصر اليوم عندما نتلقى بيانا بالآثار المالية المترتبة في الميزانية البرنامجية.

المجموعة ١١: سيتعين علينا تأجيل البت في مشروع القرار A/C.1/50/L.25 الى يوم الاثنين بناء على طلب مقدميه. وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/50/L.7، إذا توصلت المشاورات الى نتيجة قاطعة عصر اليوم فإننا قد نتناوله عندئذ. وسأبقي اللجنة على علم بالتطورات التي تطرأ على مشروع القرار هذا.

أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نحن على استعداد بالطبع لطرق جميع السبل الممكنة للمشاورات غير الرسمية حول مشروع القرار A/C.1/50/L.19/Rev.1، ولكننا نود أن نؤكد أيضا على أننا سنكون جاهزين عصر اليوم لتناول مشروع القرار هذا، ونأمل أن تجري جميع المشاورات اللازمة

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

بنود جدول الأعمال من ٥٧ الى ٨١ (تابع)

البت في مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في هذه الجلسة ستبدأ اللجنة البت في مشاريع القرارات الواردة في المجموعات التالية:

المجموعة ١: مشاريع القرارات A/C.1/50/L.8/Rev.1 و A/C.1/50/L.17/Rev.2 و A/C.1/50/L.49/Rev.1. وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/50/L.19/Rev.1 فإن المشاورات جارية مع مقدميه والوفود المهمة الأخرى حول موعد تناولنا له.

المجموعة ٣: A/C.1/50/L.29/Rev.2 و A/C.1/50/L.45.

المجموعة ٧: A/C.1/50/L.28/Rev.1. وفيما يتعلق بمشروع القرارين A/C.1/50/L.24 و A/C.1/50/L.31/Rev.1 فربما سنتناولهما عصر اليوم

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

مشروع قرار إجرائي يسمح للجمعية العامة بالإحاطة علما بالقرارات الرئيسية التي اتخذها المؤتمر. ولكن بعد المشاورات التي شاركت فيها جميع الأطراف المعنية، تمكنت سري لانكا من صياغة مشروع القرار كما يرد في الوثيقة A/C.1/50/L.49/Rev.1. وقبل مواصلة كلامي، أود أن أشكر جميع الوفود التي شاركت في المشاورات وأبدت تعاونها، والذي بدوره لما تمكنت من عرض مشروع القرار هذا على اللجنة الأولى.

واسمحوا لي أن استرعي انتباه الأعضاء إلى مشروع القرار. ففي الفقرتين ١ و ٢ من المنطوق، تحيط الجمعية علما بأنه في ١١ أيار/مايو ١٩٩٥ اعتمدت الأطراف في المعاهدة ثلاثة مقررات بشأن: تعزيز عملية استعراض المعاهدة، ومبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع الأسلحة النووية، وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وقرارا واحدا بشأن الشرق الأوسط. وباعتماد هاتين الفقرتين من المنطوق، ستحيط الجمعية علما بالقرارات الرئيسية التي اتخذها مؤتمر الاستعراض والتמיד.

والفقرة ٣ من المنطوق هامة لأن الجمعية العامة تحيط علما فيها بالمقررات الأخرى التي اتخذتها الدول الأطراف في المعاهدة المشاركة في المؤتمر.

وتشير الفقرة الفرعية (أ) إلى الاتفاق على تعزيز عملية الاستعراض لإعمال المعاهدة بغية التأكد من أن مقاصد ديباجة المعاهدة وأحكامها يجري تحقيقها. كما تفصل الفقرة الفرعية الإجراءات الذي ينبغي اتخاذه للوفاء بعملية الاستعراض. ومضمون الفقرة الفرعية (أ) مأخوذ من الفقرتين ١ و ٢ من المقررات المشار إليها في الفقرة ١ من مشروع القرار.

والفقرة الفرعية (ب) تؤكد لضرورة مواصلة التحرك بحزم نحو الإنجاز الكامل والتنفيذ الفعال لأحكام المعاهدة التي اعتمدت الدول الأطراف من أجلها مجموعة من المبادئ والأهداف. وصيغة هذه

من الآن وحتى وقت مبكر من عصر اليوم. ونحن عند رأينا في أنه ينبغي البت في مشروع القرار هذا عصر اليوم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبذل الرئاسة قصارى جهدها للتقريب بين وجهات النظر المتعارضة حول هذا الموضوع بالذات، وسنحاول طبعاً التوصل إلى حل لهذه المسألة يحظى بقبول جميع الأطراف.

وقبل أن تبدأ اللجنة في البت في مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ١، سأعطي الكلمة للوفود الراغبة في عرض مشاريع القرارات.

أعطي الكلمة لممثل سري لانكا ليعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.49/Rev.1.

السيد غونتيليكه (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد طلبت سري لانكا الكلمة لعرض مشروع القرار A/C.1/50/L.49/Rev.1، بشأن مؤتمر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديد لها لعام ١٩٩٥. وقد أعيد إصدار مشروع القرار لأسباب فنية.

لقد كانت سنة ١٩٩٥ سنة هامة، خاصة بالنسبة للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فبعد الانتهاء من العملية التحضيرية في كل من نيويورك وجنيف، اجتمعت ١٧٥ دولة طرفاً في المعاهدة في نيويورك في شهر نيسان/أبريل من هذا العام بقصد استعراض المعاهدة التي يلتزم بها على أوسع نطاق من جانب المجتمع الدولي والبت في مسألة تمديدتها. ونتيجة المؤتمر معروفة على نطاق واسع ولذلك فإنني لست بحاجة إلى تناولها الآن.

وإن سري لانكا، بوصفها البلد الذي حظي بشرف وامتياز تقديم رئيس المؤتمر، السفير جيانتا دانابلا، رأت أن من المناسب أن تقوم الجمعية العامة في دورتها الخمسين بالإحاطة علماً بهذا الحدث التاريخي الذي توصلت إليه الدول الأطراف في المعاهدة بصورة مشتركة. وكان وفدي يزعم عرض

الفقرة الفرعية مأخوذة من المقرر ٢ المشار إليه في الفقرة ١ من مشروع القرار.

السيدة غوسي (الهند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفدي الإدلاء ببعض التعقيبات العامة والمحددة بشأن المسائل ومشاريع القرارات التي نوشك النظر فيها في المجموعة ١.

أود قبل كل شيء الإدلاء بتعقيب محدد على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.8. إن مشروع القرار هذا يتسم، في رأينا، بأهمية فائقة، وقد اشترك وفدي في الماضي في تقديم قرارات بشأن موضوع معاهدة الحظر الشامل للتجارب. ونظرا لانخراطنا المكثف والمخلص في المفاوضات بشأن تلك المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح، كنا نرغب في الانضمام الى المشاركين في تقديم مشروع القرار هذا العام أيضا.

ولكن، كما ذكرنا في الجمعية العامة وفي اللجنة، حدث تغيير في السياق الدولي هذا العام. فتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى، وما أعقبه من قيام بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية من التجارب، والإعلان عن النية في إجراء تجارب غير تفجيرية مقترحة، وتأكيد آخرين بالحفاظ على مذهب الردع، ينبغي أن تؤدي بجميع المتفاوضين في جنيف الى إعادة تقييم وإعادة بحث الحالة التي يواجهونها. فالأحوال تغيرت.

ودون الإخلال بالمفاوضات الجارية، نرى أن من الضروري تماما وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب في سياق برنامج عام لنزع السلاح النووي ينبغي أن يكون له، في ضوء تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى، إطار زمني معقول أو محدد.

ولهذا اقترح وفدي على المقدمين الأصليين فقرة بسيطة في الديباجة كان من شأنها وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب كخطوة هامة لنزع السلاح في برنامج مرحلي يؤدي في نهاية المطاف الى القضاء التام على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد أو حتى معقول. وللأسف، لم يتمكن المقدمون من قبول الفكرة، ناهيك عن النص. ورغبة منا في عدم إعاقة توافق الآراء بشأن مشروع القرار سحبنا

ووردت إشارة في الفقرة الفرعية (ج) الى الطريقة التي تقرر بها أن يستمر نفاذ المعاهدة الى أجل غير مسمى. ولهذا الغرض، استخدمت الصيغة الواردة في الفقرة الأخيرة من المقرر ٣، المشار إليه في الفقرة ١.

وبهذا الأسلوب حاول مشروع القرار إيجاد توازن حساس بين ما ورد في المقررات الثلاثة المشار إليها في الفقرة ١. وتدرك سري لانكا أن مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها اشتركت فيه الدول الأطراف في المعاهدة.

ويدرك وفدي تماما أنه توجد بيننا دول غير أطراف في المعاهدة. وعلى الرغم من هذه الحقيقة، يأمل وفدي أن تتحلى الدول غير الأطراف في المعاهدة بقدر كاف من الكرم للسماح باعتماد مشروع القرار دون تصويت. ولكن إذا كان هناك طلب للتصويت، فإن وفدي يتوجه الى الدول الأطراف في المعاهدة التي تمثل الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، برجاء مخلص بأن تصوت كتلة واحدة تأييدا لمشروع القرار.

وأخيرا، تجدر الإشارة رسميا الى أن العديد من الوفود أعربت عن رغبتها في الاشتراك في تقديم مشروع القرار. وتلك الوفود رغم التزامها بعدم الانتشار، تكلمت بالتنحي جانبا للسماح لوفدي بعقد مشاورات لوضع الصيغة النهائية لمشروع القرار. وإذ نقدر تعاون تلك الوفود أود الإعراب عن شكري الخالص بصفة خاصة لوفدي بنغلاديش وجنوب افريقيا، على دعمهما لوفدي باشتراكهما في تقديم مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): والآن أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات، في غير تعليل المواقف، بشأن مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ١.

أفضل من الملونة؛ وبأن الاستعمار رسالة حضارية؛ وبأن الحائزين للأسلحة النووية دول كبرى مسؤولة وغير الحائزين لها ليسوا كذلك. والسطور الأخيرة هي اقتباس من خطاب أدلى به قبل زهاء ١٠ سنوات رئيس وزراء بلدي السابق ونعتمد أن هذا صحيح حتى في يومنا هذا. إننا نعترف بالحق السيادي لكل بلد في اتخاذ التدابير التي يرى أنها تحقق مصالح أمنه في السياق العام للسلم والأمن الدوليين. ونتوقع أن يتم الاعتراف بأننا أيضا نتمتع بهذا الحق.

وبالتالي، فإن حث دول ليست أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على التوقيع على المعاهدة بالترحيب بتمديدتها إلى أجل غير مسمى أو إعادة تأكيد قرارات لم تكن طرفا فيها، هو أقل ما يقال، لا منطقيا ولا جادا.

وسنبين إذن رأينا في مشاريع القرارات الثلاثة في هذه المجموعة على النحو المناسب، وسنعمل تصويتنا بعد اتخاذ القرارات.

السيد بيثوب (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تود كندا أن تتناول بإيجاز عدة نقاط رئيسية تتعلق بمسائل نووية، وذلك عقب بيانها الافتتاحي الذي أدلت به أمام اللجنة يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

وتلك النقاط هي التالية: لا تزال كندا تعلق أهمية كبرى على التنفيذ الكامل للنتائج التي أسفر عنها مؤتمر أيار/مايو ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها. وفي هذا الصدد، فإن التعهدات المتعلقة بنزع السلاح النووي مثلما وردت في تلك المعاهدة وفي المبادئ والأهداف لمنع الانتشار النووي ولنزع السلاح يجب الوفاء بها بعزم، ويجب، برأينا، إبرام معاهدة فعالة لحظر شامل للتجارب في أسرع وقت ممكن من عام ١٩٩٦.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، تأسف كندا لأننا لم نتمكن من الاتفاق على ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦

للأسف اقتراحنا، بيد أننا لم نتمكن من الانضمام الى المقدمين الآخرين لمشروع القرار. وبالطبع فإننا سنتابع جوهر المسألة في المفاوضات في جنيف.

إننا ندرك ضرورة إجراء المفاوضات المكثفة بشأن المعاهدة في الأشهر القادمة بهدف الوصول الى اتفاق جيد ومجدد ييسر لجميع البلدان الدخول طوعا في الالتزامات الجاري التفاوض عليها.

ونحن نضع توكيدا أكبر على نوعية ومضمون المنتج النهائي أكثر من موعد استكمال المعاهدة. ومهما يكن من المستصوب الانتهاء من المفاوضات في أبكر وقت ممكن، فإننا سنركز جهودنا على ضمان أن يكون ما سيتحقق في النهاية يخدم حقا مصالح السلام والأمن الوطني والدولي.

هناك مشاريع قرارات أخرى يجري نظرها في إطار هذه المجموعة اليوم، وأود أن أدلي بالتعليقات التالية على المسائل المثارة عموما.

تسعى جميع مشاريع القرارات، بطريقة أو بأخرى، الى إدخال مفاهيم وصياغات في قرارات الجمعية العامة مأخوذة من مؤتمر حكومي دولي غير تابع للأمم المتحدة تصادف أننا لسنا طرفا فيه. وقد سبق أن أشرنا الى موقفنا بشأن هذه المسألة في مشاريع قرارات سابقة. واسمحوا لي أن أبين هذا الموقف مرة أخرى بكل وضوح وبكل ما استطع من إخلاص. إن الهند ليست، ولا تعتزم أن تكون، طرفا في معاهدة عدم الانتشار، التي نعتبرها غير متكافئة وتمييزية. والآن وقد تم تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى، فإن موقفنا باق كما كان إن لم يكن أقوى.

إننا لا نقبل، ولا يمكننا أن نقبل، منطلق أن يكون لقلة من الدول الحق في التماس أمنها عن طريق تهديدها لبقاء البشرية، وليس من المقبول كذلك أن يتحرر هؤلاء الذين يمتلكون الأسلحة النووية من كل الضوابط في حين يخضع للرقابة غير الحائزين لها حتى لا ينتجونها. إن التاريخ حافل بمثل هذه الأحكام المجحفة المعروفة بالقوانين الحديدية: بأن الرجل أفضل من المرأة؛ وبأن الأجناس البيضاء

مشاورات عريضة ومكثفة مع وفود عديدة. ويحدوني الأمل في أن يفهم أنه دلالة واضحة على مرونة وحسن نية مقدميه في تناول هذه المسألة الهامة.

إن مشروع القرار A/C.1/50/L.19/Rev.1 ثمرة جهد من الجهود العديدة المبذولة من أجل تعزيز نظام عدم الانتشار. وهو يفعل ذلك عن طريق تأييد الصفة العالمية لمعاهدة عدم الانتشار على الصعيد الإقليمي في الشرق الأوسط - وهو الهدف الذي يتشاطرته ويؤيده تماما المجتمع الدولي بأسره. وتكفي الإشارة إلى القرار المتعلق بالشرق الأوسط والذي قدمته ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية واتخذه مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها في أيار/مايو الماضي، وهو القرار المشار إليه في ديباجة مشروع القرار.

ومشروع القرار، في التحليل النهائي، ينبغي أن يعتبر دعوة إلى جميع الدول في الشرق الأوسط للانضمام إلى ناد هو نادي معاهدة عدم الانتشار. ونعتقد بأن جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تقوم على عاتقها مسؤولية جماعية عن دعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار.

إن هدف التقيد العالمي بمعاهدة عدم الانتشار في الشرق الأوسط بات في متناول أيدينا. وانضمام الإمارات العربية المتحدة إليها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ جعل دولة أخرى أقرب إلى تحقيق هذا الهدف. ويود مقدمو مشروع القرار أن يسجلوا هنا اليوم أملهم الصادق في تحقيق هذا الهدف النبيل في المستقبل القريب جدا مما يأذن ببزوغ فجر عصر جديد في الشرق الأوسط.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أعرب عن الأمل في ألا يعرض مشروع القرار في دورات مقبلة - وفي أن تصبح جميع الدول في الشرق الأوسط أطرافا في معاهدة عدم الانتشار بحلول الدورة المقبلة.

كموعد نهائي واقعي لإنجاز النص النهائي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. وذلك الموعد النهائي سيبقى الموعد الذي ستعمل كندا من أجل إنجاز أعمالنا بحلوله.

وفي هذا السياق العام، تشعر كندا بالتشجيع، مثلما ذكرنا سابقا، إزاء التزام الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا بإبرام معاهدة حقيقية للحظر الشامل للتجارب تكفل أن تكون قوتها التفجيرية صفرا. وهذا الحد الأدنى المطلوب يجب احترامه بالكامل.

ونرحب كذلك مرة أخرى بالتقدم المحرز في المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك البيان الذي أدلت به فرنسا ومفاده أن فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة عاقدة العزم على التقيد بمعاهدة راروتونغا. ونحن عازمون على تأييد مشروع القرار A/C.1/50/L.23 بشأن منطقة افريقية خالية من الأسلحة النووية.

وأخيرا، نأمل في إحراز مزيد من التقدم في ميدان خفض النووي ونحث عليه بشدة، بما في ذلك قيام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بإجراء تخفيضات في سياق المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل يرغب وفد آخر في الكلام؟

إذا لم يكن الأمر كذلك، تلقينا للتو طلبا من وفد مصر ليعرض مشروع القرار A/C.1/50/L.19/Rev.1. وبناء عليه، أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.19/Rev.1 المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، بالنيابة عن مقدميه".

إن هذا النص المنقح يأخذ بعين الاعتبار الآراء التي أعربت عنها وفود مهمة عديدة في اللجنة الأولى. ولقد جرى تنقيحه بعد إجراء

وبما أنه يتعين مناقشة مشروع القرار A/C.1/50/L.19/Rev.1 في مرحلة لاحقة، أود أن أطلب إلى تلك الوفود التي ترغب في تعديل تصويتها قبل التصويت أن تفعل ذلك في وقت مناسب.

السيد شا زولكانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أفهم أننا ندلي ببيانات إيضاحية قبل التصويت.

أود أن أدلي ببعض الملاحظات لتعليق موقف الوفد الصيني فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/50/L.8/Rev.1، بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب. لقد اعتبر الوفد الصيني دائما هذه المعاهدة معاهدة بالغة الأهمية. وكان الوفد الصيني دائما يحدوه الأمل بأن يعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء، وكان يأمل أيضا أن تصبح الصين من بين مقدميه. بيد أنه وقعت هناك تطورات في هذه السنة جعلت الوفد الصيني غير قادر على الموافقة على فقرات جوهرية من مشروع القرار هذا. ولا يمكن للوفد الصيني أن يوافق على عناصر معينة وردت في مشروع قرار هذه السنة. وهي تتصل أساسا بالإطار الزمني لفتح باب التوقيع على هذه المعاهدة.

وبالنظر إلى هذا، يطلب الوفد الصيني إجراء تصويت منفصل على الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار هذا. وسوف يمتنع عن التصويت على هذه الفقرة. إن الجملة الأخيرة من الفقرة ٢ من المنطوق تفيد بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب يجب أن يفتح باب التوقيع عليها في بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وفي هذا السياق، أود أن أقول إن الوفد الصيني، شأنه شأن جميع مقدمي مشروع القرار، يأمل أن تكون معاهدة الحظر الشامل للتجارب جاهزة للتوقيع في أقرب وقت ممكن.

وإذا كان من الممكن أن تكون المعاهدة جاهزة لبدء التوقيع عليها في بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، فإن هذا أمر طيب. وإذا كانت جاهزة للتوقيع في وقت أقرب من ذلك، فهذا أيضا أفضل. ولا يستبعد الوفد الصيني بالكامل مثل هذا الاحتمال. ومع ذلك، إذا كنا نقول إن هذه

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة للإدلاء ببيان.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلي ببيان موجز يتعلق بمشروع القرار A/C.1/50/L.8/Rev.1 بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

حكومتي أحد مقدمي مشروع القرار هذا. وهو مشروع قرار بالغ الأهمية - يعني بإحدى أهم المسائل التي ننظر فيها في هذه اللجنة. وهو مشروع قرار يتناول تطورا وثيق الصلة بالواقع ومرغوبا فيه، تطورا بالغ الأهمية وتاريخيا وقريب المنال ويحظى بتأييد كبير واسع النطاق. والواضح أنه كان يتعين أن يسفر عن تسويات بين وجهات نظر مختلفة، ولا سيما فيما يتعلق بالجدول الزمني، من أجل تحقيق النجاح في المعاهدة.

إن الرئيس كلينتون اقترح بأن نضع لأنفسنا جدولاً زمنياً لإنهاء المفاوضات بحلول نيسان/أبريل ١٩٩٦، بغية وضع نص المعاهدة وترجمتها إلى واقع، بل جعلها جاهزة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه حتى يتسنى عقد دورة مستأنفة للجمعية العامة بغرض النظر في مشروع قرار وتعميم النص بحيث يتاح فتح الباب للتوقيع على المعاهدة نفسها في بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة - أي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

ذلك هو الجدول الزمني الأمريكي المقترح. والواضح أن جميع الوفود لم تشاطر ذلك الرأي، وتعين علينا أن نقدم تنازلات بشأن الجدول الزمني في وضع نص مشروع القرار، بيد أنني أود أن أذكر مرة أخرى النهج الذي تنتهجه حكومتي، للعلم به وتسجيله، وهو يتفق بصفة خاصة مع نص الفقرتين ٢ و ٤ من مشروع القرار الذي سنؤيده طبعاً.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذا لا يوجد وفد آخر يرغب في التكلم بشأن المجموعة ٨، تشرع اللجنة الآن في الاستماع إلى بيانات الوفود تعليلاً للتصويت أو الموقف قبل التصويت.

المشاكل السياسية، والقانونية، والتقنية، والمالية. وتتميز هذه المشاكل بدرجة معينة من التعقيد والصعوبة. وعلاوة على ذلك، توجد مشاكل معينة لا بد من تسويتها. وحل هذه المشاكل لا يتطلب فقط الإرادة السياسية من جانب الأطراف، ولكن أيضا قدرا معيناً من الوقت. ويرى الوفد الصيني أن تجاهل المتطلبات الواقعية لعملية المفاوضات الخاصة بهذه المعاهدة، والتخمين وإصدار أحكام مسبقة على الإطار الزمني لفتح باب التوقيع على المعاهدة، وتحديد تاريخ معين للتوقيع عليها: هذه كلها أمور لا تعطي مؤشراً على مسلك واقعي ومسؤول ولن تساعد على تعزيز عملية المفاوضات.

ولأسباب التي ذكرتها، سيمتنع الوفد الصيني عن التصويت على الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/C.1/50/L.8/Rev.1.

ويسرنا أن نعلم أن تقدماً أحرز فعلاً في المفاوضات. وستواصل الصين الاشتراك في المفاوضات بطريقة إيجابية بناءة، والسعي إلى تحقيق إبرام معاهدة مرضية للحظر الشامل للتجارب النووية في موعد لا يتجاوز ١٩٩٦، أو في أقرب وقت ممكن.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفد باكستان أن يعلل تصويته على مشاريع القرارات الثلاثة التي سنتناولها صباح اليوم في المجموعة المتعلقة بالنووية.

أولاً وقبل كل شيء، فيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.8/Rev.1 المتعلق بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، تقدر باكستان غاية التقدير أن تقدماً أحرز في المفاوضات لإبرام المعاهدة. ونحن نأمل أن نتمكن من إبرام معاهدة تسهم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي كليهما. إن إبرام المعاهدة الآن في متناول يد المجتمع الدولي. وبطبيعة الحال، لا يزال عدد من المسائل قائماً دون حل، بما في ذلك مسألة نطاقها. وباكستان مستعدة للاشتراك في مفاوضات مكثفة، على أساس من الأولوية، في

المعاهدة يجب أن يفتح باب التوقيع عليها في بداية الدورة الحادية والخمسين، فإن هذا لا يكون إلا بمثابة أمنية طيبة مواتية - إن لم يكن مبنياً على دوافع سياسية أخرى. وهو في الحقيقة لا أساس له. وإذا أُلزم الوفد الصيني نفسه بهذا، فإنه سيجانب الإخلاص والجديّة والمسؤولية، لأن الوفد الصيني لا يقرأ الطالع.

وتنص الفقرة ٤ من المنطوق على أن النص النهائي يجب أن يستكمل في أسرع وقت ممكن من عام ١٩٩٦. ورغم أن هذا ليس نصاً بتوافق الآراء مثل تقرير مؤتمر نزع السلاح، فإن الوفد الصيني يقبل به مع ذلك. ولكن، إذا قارن المرء صيغة هذه الفقرة بصيغة الفقرة ٢، فليس من الصعب أن يرى أن هاتين الفقرتين متناقضتان. ومن غير المنطقي تماماً أن تُدرج هاتان الفقرتان في نفس مشروع القرار. وفي حالة عدم استكمال العمل الخاص بالنص النهائي لهذه المعاهدة، فسيسأل الناس، "ماذا ستقدمون إلى الدول للتوقيع؟".

إن الإطار الزمني المحدد في الفقرة ٢ من المنطوق سيصبح بمثابة "شيك مفتوح"، وبالطبع، لا يود الوفد الصيني أن يرى هذا يحدث. ولكن ماذا نضعل إذا ظهرت هذه الحالة؟ لقد اقترح الوفد الصيني تعديلات إيجابية على الفقرة ٢ من المنطوق من أجل تفادي هذه البلبلة. ومع ذلك، لم يقبلها المشاركون في تقديم مشروع القرار. ولا يسع الوفد الصيني إلا أن يشعر بالأسف إزاء هذا.

ويرى الوفد الصيني أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب هامة جداً كمعاهدة لتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وأن المفاوضات بشأنها بالغة الأهمية أيضاً. إن هذه المعاهدة ستكون سارية المفعول إلى ما لا نهاية. وبالنظر إلى هذا، فإن ضمان نوعيتها أولاً وقبل كل شيء، يجب أن يحظى بأكبر قدر من الأهمية. وبضمان نوعيتها فقط يكون الإبرام والتوقيع المبكران عليها أمراً مجدداً.

ويعرف الجميع أن المعاهدة المقبلة هذه ستنشئ نظاماً خاصاً بها للتحقق الدولي وللتحقق الموقعي الفعال. وسترتب على هذا النظام سلسلة من

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت قبل التصويت.

تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.8/Rev.1 بعنوان "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية".

طلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة ٢ من المنطوق.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تشرع اللجنة في البت في مشروع القرار A/C.1/50/L.8/Rev.1.

نبدأ الآن بإجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة ٢ من المنطوق.

مشروع القرار وعنوانه "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" عرضه ممثل المكسيك في الجلسة السادسة عشرة التي عقدتها اللجنة يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وقدمته الدول التالية: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، استراليا، استونيا، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب افريقيا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، ساموا، سري لانكا، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، السويد، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، كازاخستان، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لاقتنيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ماليزيا، مدغشقر، المكسيك، المملكة المتحدة، منغوليا، موريشيوس، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النرويج، النمسا، نيجيريا،

مؤتمر نزع السلاح عام ١٩٩٦، ونأمل أن نتمكن من إبرام المعاهدة في أقرب وقت ممكن في العام المقبل. إلا أن تأييدنا لمشروع القرار هذا ولمختلف أحكامه ينبغي ألا يفسر بأنه موافقة منا على مواعيد نهائية مصطنعة لإبرام المعاهدة أو التوقيع عليها.

وفيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.17/Rev.1 الذي عرضه وفد اليابان والذي عنوانه "نزع السلاح النووي بغية إزالة الأسلحة النووية نهائيا"، أود أن أدلي بالملاحظات التالية:

أولا وقبل كل شيء، لا يشكك وفد بلدي سواء في إخلاص أو في نوايا مقدمي مشروع القرار هذا. لكن للأسف، أحكام مشروع القرار لا تتمشى مع عنوانه. إن مشروع القرار يركز على عدم الانتشار النووي أكثر من تركيزه على نزع السلاح النووي. وبشكل محدد، نحن لسنا طرفا في معاهدة عدم الانتشار، ولذلك لا يمكننا أن نوافق على أحكام الفقرتين الرابعة والخامسة من الديباجة أو على نص الفقرة ١ من المنطوق. ولذلك ستمتنع باكستان عن التصويت على هذه الفقرات إذا صوت عليها تصويتا منفصلا، كما أنها ستمتنع أيضا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/50/L.17/Rev.2 في مجموعه.

وأخيرا، فيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.49/Rev.1 الذي عرضه في وقت سابق اليوم ممثل سري لانكا، أود أن أقول منذ البداية إننا نقدر كون ممثل وفد سري لانكا تشاور بشكل وثيق مع وفد بلدي، مع أننا لسنا طرفا في معاهدة عدم الانتشار. ونرى أن مشروع القرار هذا مجرد إحاطة بالمقررات التي اتخذها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها. ونحن لسنا طرفا في هذه المقررات؛ ولذلك، فإن قرارنا بتأييد مشروع القرار A/C.1/50/L.49/Rev.1 لا يشكل بأي حال من الأحوال تعبيراً عن موقف بشأن جوهر المقررات التي اتخذت، والوثائق التي اعتمدت، في مؤتمر الاستعراض والتعديل.

وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
لا أحد.

المتنعون:
الصين.

أبقي على الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/C.1/50/L.8/Rev.1 بأغلبية ١٦١ صوتاً مقابل لا أحد وامتناع عضو عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن اللجنة تود اعتماد مشروع القرار في مجموعته دون تصويت؟ ما لم أسمع أي اعتراض فسأعتبر أن اللجنة تود أن تتصرف وفقاً لذلك.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/50/L.8/Rev.1 في مجموعته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لختنشتاين الذي طلب الكلمة في نقطة نظامية.

السيد ويناوسر (لختنشتاين) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد طلبت الكلمة قبل اعتماد مشروع القرار. وأردت أن أعلن فقط أن وفد بلدي من المشاركين في تقديم مشروع القرار هذا. وكان هذا قد أعلن عنه في مناسبات سابقة ولكن لم يعلن عنه مباشرة قبل بتنا في مشروع القرار. وهذه هي النقطة الوحيدة التي أردت الإدلاء بها وأود أن أطلب إدراج بياني في السجل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالتأكيد ستحيط اللجنة علماً بالبيان.

نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة، اليابان، اليونان.

نبدأ بإجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/C.1/50/L.8/Rev.1.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد

إذا لم توجد نقاط نظامية أخرى، فإنني أود أن أبدأ الآن البت في مشروع القرار A/C.1/50/L.17/Rev.2. وفي هذا الصدد، أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/50/L.17/Rev.2، أود أن أبلغ الممثلين بأنه، حسبما استرعي انتباه الأمانة العامة إليه، ينبغي إجراء تصويب تقني طفيف في الجزء (ج) في الفقرة ٦ من الديباجة. فكلمة "بهدف" ينبغي تغييرها إلى صيغة الجمع "لأهداف". وعليه يكون نص الجزء (ج):

"متابعة تتسم بالتصميم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية للجهود المنتظمة والتدرجية لخفض الأسلحة النووية على نطاق عالمي لأهداف إزالة تلك الأسلحة نهائياً، ومن جانب جميع الدول لنزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة."

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك الذي طلبها في نقطة نظام.

السيد دي ايكازا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن صيغة الجمع هذه ليست، كما قال أمين اللجنة، تغييراً تقنياً، وحسب فهمي فإن ما أعيد استنساخه في هذا النص وما كنا اتفقنا عليه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، ١٩٩٥، ولا أذكر وجود أية صيغ جمع فيه. إن هذا ليس مجرد تغيير تقني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في هذا الصدد، أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): كما تعلمون، السيد الرئيس، وكما كنتم على اطلاع على هذه الحالة، فقد ذكرت أنه تم استعراض نظرنا إلى ذلك. وبطبيعة الحال، يعينني الآن أن

أعطي الكلمة لممثل غامبيا في نقطة نظام.

السيد جالو (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أتقدم بطلب مماثل. كانت غامبيا ترغب في أن تكون من مقدمي مشروع القرار هذا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيسجل بيانكم في المداولات على النحو المناسب.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية في نقطة نظام.

السيد مرادي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وبالمثل يود وفد بلدي أن يعلن بأن جمهورية إيران الإسلامية هي أيضاً من المشاركين في تقديم مشروع القرار A/C.1/50/L.8/Rev.1. ونود أن يدرج ذلك في السجل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالتأكيد سيتم إدراج بيانكم في المداولات.

أعطي الكلمة لممثلة مالطة لتتكلم في نقطة نظامية.

السيدة دارمانين (مالطة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): على غرار ذلك، نحن أيضاً من المشاركين في تقديم مشروع القرار A/C.1/50/L.8/Rev.1.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيدرج بيان ممثلة مالطة في مداولات اللجنة الأولى على النحو المناسب.

أعطي الكلمة لممثل بنن ليتكلم في نقطة نظام.

السيد واخو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أقول فقط إننا أيضاً من مقدمي مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيدرج بيانكم في السجلات على النحو المناسب.

السيدة كوروكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أوضح نقطة بشأن هذه الفقرة. إنها بالفعل اقتباس مباشر من الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة عدم الانتشار. ومعني نسخة من الوثيقة التي تحتوي على المقرر بتعزيز عملية استعراض المعاهدة. والوثيقة هي NPT/Conf.95/32 (الجزء الأول) المؤرخة ١١ أيار/مايو ١٩٩٥. وهذا هو المقرر المتعلق بـ "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين". وفي الفقرة ٤ (ج)، تبدو كلمة "الأهداف" على النحو التالي:

"قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية ببذل جهود منتظمة وتصاعدية يحدوها العزم من أجل تخفيض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، على أن تكون الأهداف النهائية من ذلك هي إزالة تلك الأسلحة..."

وفي الواقع، نحن أكدنا هذه النقطة مع الأمانة العامة وأبدي لنا يقينا تأكيد بأن هذه كانت فعلا صياغة هذه الوثيقة. وكما قال أمين اللجنة، فإن مشروع قرارنا الأصلي A/C.1/50/L.17 يحتوي على كلمة "الأهداف".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): آمل أن يكون هذا ردا كافيا على سؤال ممثل المكسيك.

السيد دي إيكازا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعتقد أن لدينا هنا حلا بالغ البساطة. يبدو أن الاختلاف قائم بين النسختين الاسبانية والإنكليزية للنص الذي اعتمد في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار. والكلمة التي اعتمدت في النص الاسباني هي بصيغة المفرد. وقد قيل لي، وأكد ذلك أيضا، وأعتقد أن ممثل اليابان قال هذا فعلا، إن الكلمة تبدو في النص الإنكليزي بصيغة الجمع. وفي هذه الحالة، ليس لدي اعتراض على أن يحتفظ في النسخة الإنكليزية لمشروع القرار A/C.1/50/L.17/Rev.2 بالكلمة بصيغة الجمع، ولكن في النسخة الاسبانية يجب أن نتكلم عن "el objetivo" لأن هذه هي صيغة المفرد.

أشير إلى حقيقة - وإنني على يقين بأنه سيؤيد ما أقوله بهذا الشأن - إن وفد اليابان قد طلب إجراء هذا التصويب الفني، أي إضافة الحرف "S" وتغيير كلمة "هدف" المفردة إلى صيغة الجمع. وهكذا نتبع الإرشادات التي جرت مناقشتها مع الأمانة العامة ومع الرئيس، وحسبما استلمت من وفد اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد فهمت إنه تم إجراء تنقيح بإضافة الحرف "S" إلى كلمة "Goal"، في الفقرة ٢ من المنطوق، حيث تدعو إلى "متابعة تتسم بالتصميم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية للجهود المنتظمة والتدرجية لخفض الأسلحة النووية على نطاق عالمي، لأهداف إزالة تلك الأسلحة نهائيا"، وهي في صيغة الجمع، وأفهم أن صيغة الجمع هذه كان يفترض أن تكرر بنفس الطريقة في فقرة الديباجة أعلاه. وهكذا، من وجهة النظر الخاصة تلك، فهمت أن كلمة "أهداف" وهي التغيير الثاني لكلمة "هدف" في فقرة الديباجة كان يفترض أن تعتبر تغييرا تقنيا وليس أي شيء آخر. والآن أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أحطت علما بالتأكيد ببيان ممثل المكسيك، وقد شرح الرئيس كما شرحت أنا من قبل. ولكنني أود أيضا، قبل كل شيء أن أشير إلى أن الكلمة التي وردت في تلك الفقرة الخاصة من مشروع القرار A/C.1/50/L.17/Rev.1، كانت "الأهداف". ووفقا لذلك، أعتقد أن الوفد الياباني استرعى انتباهنا إلى هذا عندما قدم مشروع القرار A/C.1/50/L.17/Rev.2، المتاح الآن.

السيد دي إيكازا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد كانت الفقرة ٢ من المنطوق موضوع مفاوضات بين وفدي المكسيك واليابان. ولا يمكن أن تغير في آخر لحظة. ووفد بلدي، الذي ليست أمامه فرصة في هذه المرحلة للتحري عن الصياغة المحددة التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا.

"S" لأنها اعتقدت أن هذه صياغة إنكليزية أفضل. هذا هو تفسيري الوحيد. لقد رأينا ذلك مرارا؛ رأيناه في مشروع القرار A/C.1/50/L.49 في هذه اللجنة. وفي مناسبتين حاول مقدم المشروع أن يجعل الأمانة العامة تفعل ما طلب إليها، ولكن لم ينجح في ذلك إلا في النهاية.

السيد الفاريز (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أردت فقط أن أذكر أن المشكلة تكمن فعلا في النسخة الإسبانية وربما في بعض النسخ الأخرى التي تظهر فيها الكلمة بصيغة المفرد. وأعتقد أننا ينبغي أن نتمسك بما اتفق عليه وإلا سينتهي بنا الأمر إلى اعتماد نصوص مختلفة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستوضح النسخة الإسبانية لمشروع القرار في سياق الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض والتمديد. وآمل أن يرضي ذلك جميع الوفود.

طلب إجراء تصويتين منفصلين على الفقرة الخامسة من الديباجة والفقرة ١ من المنطوق.

أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة الذي يرغب في إثارة نقطة نظام.

السير مايكل وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني آسف، ولكنني أعتقد أننا بحاجة إلى معرفة ما نعتمده. هل نحن نتكلم عن "الهدف" أو "الأهداف"؟ كما أفهم، هذه المسألة لا تزال قائمة دون حل. ولا أعتقد، مع احترامي الكبير لسفير المكسيك، أن هذه مسألة ترجمة، لأن هناك شيئا محيرا، وهو دون شك نتيجة لمحاولات الأمانة العامة إصدار وثائق بسرعة في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار.

ولا شك على الإطلاق في أن الكلمة الواردة في الوثيقة A/C.1/50/L.5 هي بصيغة المفرد باللغة الإنكليزية. وأعتقد - ولا أدري ما إذا كان أحد غيري كان مهتما بالمفاوضات المتعلقة بالمبادئ والأهداف يختلف معي في ذلك - أننا تفاوضنا بشأن كلمة "الهدف"، وهي الآن بشكلها الذي كانت عليه.

ولكن يبدو أنه في الفترة الفاصلة بين المفاوضات وإصدار الوثائق الختامية التي اعتمدت، حاولت الأمانة العامة، كما يحدث في كثير من الأحيان، تحسين الصياغة الإنكليزية فأضافت حرف

ولهذا أعتقد أن الأمانة العامة ارتكبت خطأ. ولكن أعتقد أننا بحاجة إلى حسم ما إذا كنا نتحدث عن "هدف" أم "أهداف".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما هو الحال بالنسبة لأي خطأ، فإنني لا أود الخوض في التفاصيل في هذه المرحلة، ولكن لدينا تأكيد كتابي من الوفد الياباني فيما يتعلق بهذه المسألة، ولهذا السبب فعلنا ما فعلناه.

السيد غوسن (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن موافقتي على ما قاله ممثل المملكة المتحدة. لقد شاركت أيضا في المناقشات التي دارت حول هذه الوثيقة عندما كان التفاوض أصلا يجري بشأنها والكلمة التي جرى التفاوض عليها في ذلك الوقت كانت "هدف" لا بصيغة الجمع، "أهداف".

السيد بيردينكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد شاركت أيضا في المفاوضات حول هذه النقطة، ويمكنني أن أؤكد ما قاله توما ممثلا المملكة المتحدة وجنوب افريقيا. لقد تفاوضنا يقينا حول هذه الكلمة في صيغة المفرد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أزمع تعليق الجلسة لفترة وجيزة من أجل حسم هذه المسألة.

علقت الجلسة الساعة ١٧/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٣/١٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظرا لتأخر الساعة أرفع الجلسة الآن.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠